

ویرزوی عن علی [ بن ابی طالب <sup>(١)</sup> ] أنه قال : إن كانت حاجتُه عن  
یعونه أخذَ عن یمنه ، وإن كانت حاجتُه عن <sup>(٢)</sup> يساره أخذَ <sup>(٣)</sup> عن يساره .

٢٢٦

باب

## ما جاء في وصف الصلاة

٣٠٢ - حدّثنا علی بن حُجْرٍ أخبرنا إسمعیل بن جعفر عن یحیی  
ابن علی بن یحیی <sup>(٣)</sup> بن خلاد بن رافع الزرقي [ عن أبيه ] عن جدّه عن  
رفاعة <sup>(٤)</sup> بن رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّنا هو جالس في

عن ابن مسعود قال : لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته : يرى أي حقا عليه  
أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، ولقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً ينصرف  
عن يساره .

(١) الزيادة من له وهو وك .

(٢) في له « على » في الموضعين .

(٣) قوله « بن يحيى » سقط من ع خطأ ، والصواب إنياته .

(٤) الزيادة وهي قوله « عن أبيه » سقطت من جميع نسخ الترمذی ، وقوله « عن جدّه »

سقط أيضاً من م ، وفي ع « عن جدّه رفاعة » بحذف « عن » وكل هذا  
خطأ ، فإن الحديث يرويه يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه علي بن جندب يحيى بن خلاد

عن رفاعة ، ولا ندرى من الذي أسقط قوله « عن أبيه » من نسخ الترمذی ، ولكنه  
على كل حال سقط من بعض الرواة . بسند أبي العباس المحبوبي زاوي الكتاب عن

الترمذی ، فإن الحاكم روى هذا الحديث في المستدرک ( ١ : ٢٤٣ ) : « أخبرنا

بو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذی حدثنا  
تيبة بن سعيد الثقفي وعلي بن حجر السعدي قالوا : حدثنا إسمعیل بن جعفر عن يحيى =

السجدة يوماً ، قال رفاعه : ونحن معه - إذ جاءه رجل كأنبؤي ، فصلّى ، فأخفّ صلواته<sup>(١)</sup> ثم انصرف ، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> : وعليك ، فأرجع فصلّ<sup>(٣)</sup> فإنك لم تصلّ ، فرجع فصلّى : ثم جاء فسلم عليه ، فقال : وعليك فأرجع<sup>(٤)</sup> فصلّ فإنك لم تصلّ ، [ ففعل ذلك<sup>(٥)</sup> ] مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> ، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم :

== ابن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرق عن أبيه عن جده عن رفاعه بن رافع ، وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢ : ٣٨٠ ) عن الحاكم . وكذلك رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ( رقم ١٣٧٢ ) عن إسماعيل بن جعفر - شيخ الشيخ الترمذي فيه ، وكذلك رواه أبو داود الجتاني في سننه ( ١ : ٣٢١ - ٣٢٢ ) عن عباد بن موسى عن إسماعيل بن جعفر ، وكذلك رواه الطحاوي في معاني الآثار ( ١ : ١٣٧ ) من طريق علي بن سعيد عن إسماعيل بن أبي كثير ، وهو إسماعيل ابن جعفر . وكذلك نقل البيهقي في موضع آخر ( ٢ : ٣٧٣ ) اختلاف الرواة في إسناده الحديث ، ورجح بعضها ثم قال : « واقفهم إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن يحيى ابن خلاد بن رافع الزرق عن أبيه عن جده عن رفاعه بن رافع . وتصر بعض الرواة عن إسماعيل بن يحيى ، وبعضهم بإسناده ، فالقول قول من حفظ . وهذا كله يدلنا على أن رواية إسماعيل بن جعفر فيها زيادة » عن أبيه « وأن هذه الزيادة رواها الترمذي « ورواها المحبوبي عن الترمذي ، فخلها خطأ من بعد المحبوبي . من الترمذي ولا من تلميذه المحبوبي . وبهذا يظهر لنا أن قول الحافظ في الفتح ( ٢ : ٢٢٩ ) في هذا الحديث « لكن لم يقل الترمذي : عن أبيه » - في غير محله . وستنكلم على بعض طرق الحديث ورواياته إن شاء الله .

(١) في ح « فصل. فأخذ ثم انصرف » وهو خطأ غريب .

(٢) الصلاة لم تذكر في نه .

(٣) في ح « ثم صل » .

(٤) في م وه وب « أرجع » بدون الفاء .

(٥) الزيادة لم تذكر في ه و ك .

(٦) في م « على النبي عليه السلام » وفي نه « يسلم عليه » .

وَعَلَيْكَ ، فَارْجِعْ <sup>(١)</sup> فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ ، فَخَافَ <sup>(٢)</sup> النَّاسُ وَكَبُرَ عَلَيْهِمْ أَنْ  
يَكُونَ مَنْ أَحْفَ صَلَاتَهُ لَمْ يُصَلِّ <sup>(٣)</sup> ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ : فَأَرِنِي  
وَعَلَّمَنِي فَإِنَّمَا <sup>(٤)</sup> أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ ، فَقَالَ : أَجَلٌ ، إِذَا قُمْتَ إِلَى  
الصَّلَاةِ فَمَوْضِعًا كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَأَقِيمَ <sup>(٥)</sup> ، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ  
فَاتَّقِرْهُ وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ ، ثُمَّ ازْكَعْ فَاطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ  
اُعْتَدِلْ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا ، ثُمَّ اجْلِسْ فَاطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ قُمْ ،  
فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ ، وَإِنْ أَنْتَقَصْتَ مِنْهُ شَيْئًا أَنْتَقَصْتَ مِنْ  
صَلَاتِكَ ، قَالَ : وَكَانَ <sup>(٦)</sup> هَذَا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ <sup>(٧)</sup> : أَنَّهُ مِنْ أَنْتَقَصَ  
مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا أَنْتَقَصَ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَلَمْ تَذْهَبْ كُلُّهَا .

قال : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعمار بن ياسر .

قال أبو عيسى : حديث رفاعة [ بن رافع <sup>(٨)</sup> ] حديث حسن .

وقد روي عن رفاعة هذا الحديث من غير وجه <sup>(٩)</sup> .

(١) في به « ارجع » بحذف الفاء .

(٢) في به « فتاب » وهو خطأ ، وفي هـ و ك « فغاب » وفسرهما الشارح بأن معناها  
« كرهوا » وهو تكاف والصواب ما هنا كما في باقي النسخ .

(٣) في ع « أنه لم يصل » بزيادة « أنه » .

(٤) في به « وإنما » .

(٥) في ع و هـ و هـ و ك « ثم تشهد فأقم أيضا » وعليها شرح الشارح وقال :

« وفي رواية أبي داود : ثم تشهد فأقم ، وليس فيها لفظة : أيضا » .

(٦) في ع « وقال : كان » .

(٧) في به و هـ و ك « من الأولى » .

(٨) الزيادة من به و هـ و ك .

(٩) طرق هذا الحديث كثيرة يطول الكلام بذكرها . ولكننا نشير إلى مواضعها ، وقد

قال الحاكم بعد روايته لياه من طريق همام عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي =

٣٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا  
عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَمَّرٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : هَذَا  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ  
فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، فَقَالَ : ارْجِعْ فَصَلِّ  
فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى <sup>(١)</sup> كَمَا [ كَانَ <sup>(٢)</sup> ] صَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَلَّمَ [ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ] فَرَدَّ عَلَيْهِ [ السَّلَامَ <sup>(٤)</sup> ]

== ابن يحيى بن خالد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين بعد أن أقام حماد بن يحيى إسناده ، فإنه حافظ ثقة » ووافقه الذهبي .

- وقد رواه أبو داود السجستاني ( ١ : ٣٢٠ - ٣٢٢ ) والنسائي ( ١ : ١٦٦ و ١٧٠ و ١٩٣ و ١٩٤ ) وأحمد في المسند ( ٤ : ٣٤٠ ) والشافعي في الأم ( ١ : ٨٨ ) والدارمي ( ١ : ٣٠٥ - ٣٠٦ ) وابن الجارود ( من ٢٠٣ - ٢٠٤ ) وابن حزم في المحلى ( ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ) والملازم ( ١ : ٢٤١ - ٢٤٣ ) والبيهقي ( ٢ : ١٠٢ و ١٣٣ و ١٣٤ - ١٤٥ و ٣٧٢ و ٣٧٤ و ٣٨٠ ) وقال البيهقي ( من ٣٧٣ ) : « رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن علي بن يحيى بن خالد بن رافع عن عمه رفاعة بن رافع ، وكذلك قال داود بن قيس عن علي بن يحيى بن خالد ، وكذلك رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى من رواية حماد بن يحيى عنه ، وأقصر به حماد بن سلمة ، فقال : عن إسحاق عن علي بن يحيى بن خالد عن عمه ، وقال محمد بن عمرو : عن علي بن يحيى بن خالد عن رفاعة بن رافع . والصحيح رواية من تقدم وافقهم إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن يحيى بن خالد بن رافع عن أبيه عن عمه عن رفاعة بن رافع ، وقصر بعض الرواة عن إسماعيل بن يحيى ، وبعضهم بإسناده ، فالقول قول من حفظه ، والرواية التي ذكرناها بسياقها موافقة للحديث الثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه في ذلك ، وإن كان بعض هؤلاء يزيد في ألفاظها وينقص ، وليس في هذا الباب حديث أصح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، والله أعلم » .  
ويريد البيهقي بحديث أبي هريرة الحديث الآتي عقب هذا .
- (١) في ع « يصلي » وهو غير جيد ، ومخالف لما في النسخ .  
(٢) الزيادة من ه و ك .  
(٣) الزيادة لم تذكر في ع و ه .  
(٤) الزيادة من ع و م و س .

قال له<sup>(١)</sup> [رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>] : ارجع فصل فإنك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرار<sup>(٣)</sup> ، فقال [له<sup>(٤)</sup>] الرجل : والذي بعمتك فالحق ما أحسن غير هذا ، فملمني ، فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في صلاتك كلها .

[قال أبو عيسى<sup>(٥)</sup>] : هذا حديث حسن صحيح<sup>(٦)</sup> .

[قال<sup>(٧)</sup>] : وقد روى ابن عمير هذا الحديث<sup>(٨)</sup> عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه « عن أبيه » عن أبي هريرة .

[ورواه يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر : أصح<sup>(٩)</sup>] .

[وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة ، وروى عن أبيه عن

أبي هريرة<sup>(٩)</sup> .

(١) في ع « وقال » .

(٢) الزيادة لم تذكر في ع ، والصلاة لم تذكر في م .

(٣) في ع و ه و ه و ه و ه « مرات » .

(٤) الزيادة من ه و ه .

(٥) الزيادة لم تذكر في ه .

(٦) رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر بعض ألفاظه وطرقه في السنن الكبرى للبيهقي ( ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ ) . وانظر فتح الباري ( ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٣ ) .

(٧) الزيادة من ع و م و ه .

(٨) في ع « وروى هذا الحديث ابن عمير » .

(٩) الزيادتان لم تذكر في م .

وأبو سعيد القبريُّ اسمه « كَيْسَانُ » .  
 وسعيد القبريُّ يُكنى « أبا سَعْدٍ » (١) .  
 [ وكيسانُ : عَبْدٌ كَانَ مَكَاتِبًا لَهُمْ ] (٢) .

٢٢٧

[ بَابٌ (٣) ]

[ مِنْهُ (٣) ]

٣٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى  
 بْنُ سَعِيدٍ [ الْفَظَّانُ (٤) ] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جَمْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْرُو  
 بْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي حَمِيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : « سَمِعْتُ (٥) وَهُوَ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَحَدُهُمْ أَبُو تَمَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ (٦) ، يَقُولُ : أَنَا

(١) قوله « سعيد للقبري » لم يذكر في س ، فيكون الكلام « ويكنى أبا سعد »  
 وهو خطأ صرف ، لأن معناه أن هذه كنية أبي سعيد القبري « مع أنها كنيته »  
 سعيد بن أبي سعيد .

(٢) الزيادة من ع و م وفي طبقات ابن سعد ( ج ٦ ص ٦١ ) « وهو مولى لبني جندع  
 - بضم الجيم وسكون الذون وفتح الدال المهملة - من بني ليث بن بكر بن هبيل مناة  
 ابن كنانة ، وكان منزله عند المقابر ، فقالوا : للقبري » .

(٣) العنوان كله زيادة من ع و م .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٥) يعني أن محمد بن عمرو بن عطاء قال له سمع أبا حميد يذكر ما يأتي في مجلس فيه عشرة  
 من الصعابة .

(٦) « ربي » بكسر الراء وسكون الباء الموحدة وكسر العين المهملة وبعدها ياء مشددة .  
 واختلف في اسم أبي قتادة على أقوال ، والمشهور أن اسمه « الحرث » وهو فارس  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ٥٤ هـ وهو ابن ٧٠ سنة .



اعتدل ، حتى يَرْجِعَ كُلَّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُتَعَدِّلاً ، ثُمَّ أَهْوَى <sup>(١)</sup> سَاجِداً ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ نَتَى رِجْلَهُ وَقَعَدَ ، وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ نَهَضَ ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَمْحَاذِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، كَمَا صَنَعَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ ، حَتَّى كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَنْقُضِي فِيهَا صَلَاتَهُ آخِرَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَقَعَدَ عَلَى شِقْوِهِ مُتَوَرِّكاً ، ثُمَّ سَلَّمَ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح <sup>(٣)</sup> .

قال : ومعنى قوله : « ورفع يديه إذا قام من السجدة » يعني <sup>(٤)</sup> قام من الركعتين .

٣٠٥ - حدثنا محمد بن بشر بن الحسن بن علي [ الخلال <sup>(٥)</sup> ]

[ الخلواني <sup>(٦)</sup> ] [ وسامة بن شبيب <sup>(٧)</sup> ] وغير واحد قالوا : حدثنا أبو عاصم

وهو تصحيف ، قال في النهاية : « ونتج أصابع رجليه : أي نصبها وغمز موضع المفصل منها وتناها إلى باطن الرجل ، وأصل الفتح ، العين ، ومنه قيل للمقاب : فتحة ، لأنها إذا انحطت كسرت جأحيها » . ونحو ذلك في الفائق للزحمرى :

(١) في ع و ه و س و ه و ك هوى « بدون الهمزة » .

(٢) في ع « إلى موضعه » .

(٣) ورواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وانظر المنتقى ( رقم ٨٥٥ ج ١ ص ٣٥٩ -

٣٦٢ ) ونيل الأوطار ( ٢ : ١٩٨ - ٢٠٠ ) ورواه الدارمي ( ١ : ٣١٣ - ٣١٤ )

عن أبي عاصم النبيل بإسناده الآن عقب هذا ، ورواه أيضاً البخاري في صحيحه مختصراً

( ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٦ من الفتح ) ورواه الدارمي أيضاً مختصراً من طريق آخر

( ١ : ٢٩٩ - ٣٠٠ ) ، وللحديث طرق كثيرة تستفاد من الجزء الثاني من السنن

الكبرى للبيهقي ، ذكرت مواضعها في فهرسه مفصلة .

(٤) في ع « بمعنى » .

(٥) للزيادة من م و س .

(٦) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٧) الزيادة من س .

[النَّبِيل<sup>(١)</sup>] حدثنا عبد الحميد بن جعفر حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال : سمعتُ أبا حميد السَّاعِدِيَّ في عشرةٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم<sup>(٢)</sup> أبو قتادة بن ربيِّعٍ ، فذكر نحوَ حديثِ يحيى بن سعيدٍ بمناه ، وزاد فيه [ أبو عاصمٍ عن عبد الحميد بن جعفرٍ هذا الحرف<sup>(٣)</sup> ] : « قالوا : صدقت ، هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم » .

[ قال أبو عيسى ] : زاد أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مُحَمَّدٍ في هذا الحديثِ عن عبد الحميد بن جعفر<sup>(٤)</sup> هذا الحرف : « قالوا : صدقت ، هكذا<sup>(٥)</sup> صلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> » .

٢٢٨

## باب

[ ما جاء في<sup>(٧)</sup> القراءة في صلاة<sup>(٨)</sup> الصبح ]

٣٠٦ - حَرْشٌ هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ هُنَّ مَسْعَرٌ وَسَهْيَانٌ هُنَّ زِيَادٌ بِنِ عِلَاقَةَ<sup>(٩)</sup>

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع و ه و ه و ك « فيهم » بدل « منهم » .

(٣) الزيادة لم تذكر في م .

(٤) قوله « بن جعفر » لم يذكر في ع .

(٥) في ع « كذا » .

(٦) الزيادة من ع و م وهي تكرار لبعض ما مضى ، ولكنها تاجدة في النسخين هما أصح ما بين يدي من الأصول .

(٧) الزيادة لم تذكر في م .

(٨) الزيادة لم تذكر في ع و ه .

(٩) « عِلاقَة » بكسر العين المهملة وتخفيف اللام وفتح القاف ، وهو ابن مالك الغفاني ،

عن عمه<sup>(١)</sup> قُطَيْبَةَ<sup>(٢)</sup> بن مالك قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقرأُ في الفجرِ ﴿ وَالنَّخْلَ بِاسْمَاتِ<sup>(٣)</sup> ﴾ [ في الرَكْمَةِ الْأُولَى<sup>(٤)</sup> ] .  
قال : وفي الباب عن عمرو بن حُرَيْثٍ ، وجابر بن سُمْرَةَ ، وعبد الله بن السَّائِبِ ، وأبي بَرَزَةَ ، وأمُّ سَلَمَةَ .

قال [ أبو عيسى<sup>(٥)</sup> ] : حديثُ قُطَيْبَةَ بن مالك حديثٌ حسنٌ صحيحٌ<sup>(٦)</sup> .  
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه قرأ في الصبحِ بِالْوَأَقَةِ<sup>(٧)</sup> » .  
وروى عنه : « أنه كان يقرأ في الفجرِ<sup>(٨)</sup> مِنْ سِتِّينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ<sup>(٩)</sup> » .  
وروى عنه : « أنه قرأ ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ<sup>(١٠)</sup> ﴾ » .

== بالناء المثناة، نسبة إلى ثعلبة بن ثور . وزياد هذا كوفي ثقة ، مات سنة ١٣٥ وقد هرب الماتمة .

- ( ١ ) كلمة « عمه » لم تذكر في له .  
( ٢ ) « قطبة » بضم القاف وسكون الفاء المهملة ، وهو صحابي سكن الكوفة .  
( ٣ ) سورة ق ( ١٠ ) وفي رواية اسم ( ج ١ ص ١٣٣ ) : « ققرأ \* ق والقرآن المجيد \* حتى قرأ \* والنخل باسمات \* قال : فجعلت أرددهما ولا أدري ما قال ، وفيه أيضا ألفاظ أخرى . والمعنى فيها مقارب .  
( ٤ ) الزيادة لم تذكر في م .  
( ٥ ) الزيادة لم تذكر في له .  
( ٦ ) كلمة « صحيح » ثابتة بمحاشية م وعليها علامة أنها نسخة ، وهي زيادة صحيحة ، لصحة الحديث .  
( ٧ ) قال الشارح : « أخرجه عبد الرزاق من حديث جابر بن سمرة » .  
( ٨ ) في له « في الصبح » .  
( ٩ ) قال الشارح : « أخرجه الشيخان من حديث أبي برزة » .  
( ١٠ ) قال الشارح : « أخرجه النسائي من حديث عمرو بن حريث » .

ورؤي عن عمر : أنه كتب إلى موسى : أن اقرأ في الصبح بطوال<sup>(١)</sup> المفصل<sup>(٢)</sup> .

[ قال أبو عيسى<sup>(٣)</sup> ] : وعلى هذا العمل عند أهل العلم .  
وبه قال<sup>(٤)</sup> سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي .

٢٢٩

باب

[ ما جاء<sup>(٥)</sup> ] في القراءة في الظهر والعصر

٣٠٧ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا حماد

(١) في م « بطول » .

(٢) قال الشارح : « قال الزيلعي في نصب الراية : روى عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جدهان عن الحسن وغيره قال : كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بوسط المفصل ، وفي الصبح بطوال المفصل ، انتهى . وروى البيهقي في المعرفة من طريق مالك عن عمه أبي سويل ابن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في ركعتي الفجر يسورتين طويلتين من المفصل . انتهى ما في نصب الراية . وفي معنى أثر عمر ما رواه النسائي مرفوعاً من حديث سليمان بن يسار قال : كان فلان يطيل الأوليين من الظهر ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بوسطه ، وفي الصبح بطواله ، فقال أبو هريرة : ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا . ذكره الحافظ في بلوغ المرام ، وقال : أخرجه النسائي بإسناد صحيح والمفصل من الحجرات إلى آخر القرآن ، وطواله من الحجرات إلى آخر سورة البروج ، ووسطه إلى آخر سورة لم يكن ، وقصاره إلى آخر القرآن » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) في ه و ه و ه و ك « يقول » .

(٥) الزيادة لم تذكر في م .

بن سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ والمَصْرِ بِالسَّمَاءِ <sup>(١)</sup> ذَاتِ البُرُوجِ والسَّمَاءِ والطَّارِقِ وشِبْهَيْهِمَا » .

[ قال <sup>(٢)</sup> ] : وفي الباب عن حَبَّابٍ ، وأبي سَمِيْدٍ وأبي قَتَادَةَ ، وزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، والبَرَاءِ [ بن عَازِبٍ <sup>(٣)</sup> ] .

قال [ أبو عَيْسَى <sup>(٤)</sup> ] : حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ [ صَحِيحٌ <sup>(٥)</sup> ] . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ قَرَأَ فِي الظُّهْرِ قَدْرَ « تَنْزِيلِ » السَّجْدَةِ <sup>(٦)</sup> » .

ورُوِيَ عَنْهُ : « أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً ، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ آيَةً » .

ورُوِيَ عَنْ عُمَرَ : أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى : أَنْ يَقْرَأَ فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ .

ورَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْمَصْرِ <sup>(٧)</sup> كُنْجُو الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ : يَقْرَأُ بِمِصَارِ الْمُفْصَلِ .

(١) في نه « والسماء » .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة لم تذكر في نه .

(٥) الزيادة لم تذكر في ع وذكر في م وعليها علامة أنها نسخة . وقد نقل المنذرى عن الترمذى أنه حسنه ، ولم يذكر أنه صحيحه ، فالخلاف في النسخ إذن قديم ، والصواب أن الحديث صحيح . وقد رواه أبو داود ( ١ : ٢٩٦ ) عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة ، وذكر المنذرى أنه رواه أيضا النسائي .

(٦) ذكر الشارح أنه رواه مسلم من حديث أبي سعيد .

(٧) في نه و ه و ه و ك « أن قراءة صلاة المصير » .

وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : تَعْدِلُ صَلَاةُ الْعَصْرِ <sup>(١)</sup> بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْقِرَاءَةِ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : تَضَاعَفُ صَلَاةُ الظُّهْرِ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَزْبَعَ مِرَارٍ .

٢٣٠

## بَاب

[ مَا جَاءَ <sup>(٢)</sup> فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ ]

٣٠٨ — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ [ بِنُ سَلْمَانَ <sup>(٣)</sup> ] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [ بِنِ عْتَمَةَ <sup>(٤)</sup> ] عَنْ أَبِي عِمَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِ النَّضْلِ قَالَتْ : « خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَاصِبٌ رَأْسَهُ فِي مَرَضِهِ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، فَقَرَأَ <sup>(٥)</sup> بِالْمُرْسَلَاتِ ، [ قَالَتْ <sup>(٦)</sup> : خُصَا صَلَاتُهَا بَعْدُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ » .

قال : وفي الباب عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ .

(١) في نه « أنه كان يعدل صلاة العصر » .

(٢) الزيادة لم تذكر في هـ و ك .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) كلمة « قرأ » لم تذكر في ع .

(٦) الزيادة من ع .

قال [ أبو عيسى <sup>(١)</sup> ] حديثُ أمِّ الفضلِ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ <sup>(٢)</sup> .  
 و [ قد <sup>(٣)</sup> ] رُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : « أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ <sup>(٤)</sup>  
 بِالْأَعْرَافِ ، فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، كَيْتَبُهُمَا <sup>(٥)</sup> » .  
 وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ <sup>(٦)</sup> » .  
 وَرُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مَوْسَى : أَنْ يَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ  
 الْمَفْصَلِ .

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ [ الصَّدِيقِ <sup>(٧)</sup> ] : « أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ .  
 [ قَالَ <sup>(٨)</sup> ] : وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
 وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : وَذُكِرَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُقْرَأَ فِي [ صَلَاةِ <sup>(٩)</sup> ]  
 الْمَغْرِبِ بِالشُّوْرِ الطَّوَالِ ، نَحْوِ الطُّورِ وَالْمُرْسَلَاتِ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا أُكْرَهُ  
 ذَلِكَ ، بَلْ أُسْتَحَبُّ <sup>(١٠)</sup> أَنْ يُقْرَأَ بِهَذِهِ الشُّوْرِ <sup>(١١)</sup> فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ <sup>(١٢)</sup> .

(١) الزيادة من ع و م و س .

(٢) قال الشارح « أخرجه الأئمة السنة » .

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) قوله « في المغرب » لم يذكر في م .

(٥) رواه النسائي (١ : ١٥٤) من حديث عائشة .

(٦) رواه الشيخان وغيرهما من حديث جبير بن مطعم .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٩) الزيادة لم تذكر في ع .

(١٠) في م « أستحبه » .

(١١) في م « بهذه السورة » .

(١٢) لم أجد كلام الشافعي بهذا النص الذي ساقه الترمذي ، ولمس له في كتبه المؤلفات =

٢٣١

## باب

[ ما جاء في <sup>(١)</sup> القراءة في صلاة العشاء ]

٣٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ [ البصري <sup>(٢)</sup> ] حَدَّثَنَا  
 زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ <sup>(٣)</sup> حَدَّثَنَا [ حسين <sup>(٤)</sup> ] بْنُ وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ  
 أَبِيهِ قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ <sup>(٥)</sup> بِالشَّمْسِ  
 وَضُجَاهَا وَنَحْوَهَا مِنَ الشُّوْرِ » .

== بالعراق قديماً ، وقال الربيع بن سليمان في كتاب ( اختلاف مالك والشافعي ) الملحق  
 بكتاب الأم في الجزء السابع ( ص ١٩١ - ١٩٢ ) : « قال الشافعي : أخبرنا مالك عن  
 ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ  
 بالطور في المغرب . قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله  
 ابن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحرث : سمعته يقرأ \* والمرسلات عرفاً \*  
 فقالت : يا بني ، لقد ذكرني بقراءة هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب . فقلت للشافعي : فإننا نكفره أن يقرأ في المغرب  
 بالطور والمرسلات ، ونقول يقرأ بأفصر منهما ؟ فقال : وكيف تكفرون ما رويتم أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ؟ ! الأمر رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 يخالفه ، فأخترتم إحدى الروايتين على الأخرى ! أرايتم لو لم أستدل على ضعف مذهبكم  
 في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تقولون تكفروه ،  
 ولم ترووا غيره فأقول إنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ! لأعلم إلا أن  
 أحسن حالكم : إنكم قليلو العلم ضعفاء المذهب ! ! » .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في م و س « حباب » .

(٤) الزيادة لم تذكر في ه و ك .

(٥) كلمة « الآخرة » لم تذكر في ه .

[ قال (١) ] : وفي الباب عن البراء بن عازب ، [ وأنس (٢) ] .

قال أبو عيسى : حديث بُرَيْدَةَ حديثٌ حسنٌ (٣) .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قرأ في العشاءِ الآخِرةِ  
بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ (٤) .

وروى عن عثمان [ بن عفان (٥) ] أنه كان يقرأ في العشاءِ بِسُورِ  
أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ ، نحوِ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ وَأَشْبَاهِهَا (٦) .

وروى عن أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين : أنهم قرءوا  
بأكثر من هذا وأقل ، فكان (٧) الأمرُ عندهم واسعٌ في هذا .

وأحسنُ شيءٍ في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه قرأ  
بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ، وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ » .

٣١٠ — حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عن يحيى بن سعيد

الأنصاري عن عدى بن ثابت عن البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قرأ في العشاءِ الآخِرةِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ » .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع و م و س .

(٣) ورواه أحمد والنسائي ، وهذا إسناده صحيح .

(٤) سيأتي في الحديث رقم ( ٣١٠ ) .

(٥) الزيادة لم تذكر في م .

(٦) في س « وأشباهاهما » وهو خطأ ، وكتب مصححها بما شئت مناصه « قوله وأشباهاهما ،

كذا في جميع الأصول » . ولا أدرى أية أصول هذه ! أما سائر الأصول معي فإنها

على الصواب .

(٧) في ع « وكان » وفي ه و ه و ك « كان » وفي م « كان الأمر عندهم

واسعاً في هذا » .

[ قال أبو عيسى <sup>(١)</sup> : هذا <sup>(٢)</sup> حديث حسن صحيح <sup>(٣)</sup> .

٢٣٢

باب

[ ما جاء <sup>(٤)</sup> ] في القراءة خلف الإمام .

٣١١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ  
عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : « صَلَّى

(١) الزيادة من ع و ب و م « قال » .

(٢) في ه و ك « وهذا » .

كلمة « حسن » لم تذكر في نه ، والحديث أخرجه الأئمة الستة . وقال القاضي  
أبو بكر بن العربي في المعارضة . ( ٢ : ١٠٥ - ١٠٦ ) بعد أن ذكر لإجمال معنى  
الأحاديث التي مضت في القراءة - : « وفيه ثلاث مسائل : الأولى : أن صلواته  
صلى الله عليه وسلم إنما كانت تختلف بحسب اختلاف الأحوال والمؤمنين ، فليست  
قراءته في صلواته في السفر كقراءته في صلاة الحضر ، ولا قراءته مع مأوم بمحوم العطل  
قليل الشغل كقراءته مع ضد ذلك ، قال صلى الله عليه وسلم : إني لأسمع بكاء الصبي  
في الصلاة فأخف تخافة أن تفتن أمه . الثانية : أن ركعاته لم تكن سواء في مقدار  
القراءة ، كانت الأولى أطول من الثانية . وقد جهل الخلق اليوم ، حتى صار العالم منهم  
يزعمه يسويهما ، والجاهل ربما يطول الثانية ويقتصر الأولى ، وترجم يترجمون في صلاة  
الصبح من الحجرات ، ومنهم من يترجم من الحواريين ، ويقرأ سورة تجلو سورة ،  
فتكون الثانية أطول من الأولى ، وكذلك في المغرب ، يقرأ من سورة الضحى ، ويأتي  
بسورة على سورة ، فتكون الثانية أطول من الأولى ، وكذلك يقبل بجهله في جميع  
الصلوات ، ومعنى قراءة القرآن على التوالي أن يقرأ سورة ثم يقرأ ما بعدها في الركعة  
الثانية ، ولا يكون تولوها . الثالث التزم سورة معلومة في القراءة كما قد بينا من ترتيب  
الجهال ، وهذا لا يلزم ، لأنما يقرأ ما اتفق ، بحسب ما يقتضيه الحال » .

(٤) الزيادة من ع و ب و ه و ك .

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الصبح، فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا انصرفت قال: **لَأَنْتِ أَرَأَيْكُمْ تَقْرَمُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ؟** قال: قلنا: يا رسول الله، إِي وَاللهِ، قال: فلا تَنْفَعُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لِاصْلَاةٍ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا. [ قال (١) ]: وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة، وأنس، وأبي قتادة، وعبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسى: حديثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ (٢).

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لِاصْلَاةٍ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ (٣) بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ». [ قال (٤) ]: وهذا أصحُّ (٥).

(١) الزيادة من ع وهو ك.

(٢) ذكر الحفاظ في التلخيص (ص ٨٧) أنه رواه « أحمد والبخارى في جزء القراءة، وصححه أبو داود والترمذي والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن إسحاق: حديثي مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة، وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول. ومن شواهده ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعلمكم تقرمون والإمام يقرأ؟ قالوا: لئنا لنفعل، قال: لا، إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب. لسناده حسن، ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس، وزعم أن الطريقتين محفوظان، وخالفه البيهقي فقال: إن طريق أبي قلابة عن أنس غير محفوظة. »

تنبيه: وقع في التلخيص « محمود بن ربيعة » وهو خطأ ظاهر، صوابه « محمود بن الربيع » وقد نقله الشارح عن التلخيص على الخطأ.

(٣) في ع « لمن لا يقرأ »، ولوما هنا أصح.

(٤) الزيادة من ع.

(٥) يشير الترمذي إلى الحديث الذي مضى برقم (٢٤٧)، وكأنه بذلك يزعم أنهما حديث واحد: وأن الزهري ومكحولاً اختلفا على محمود بن الربيع، وليس كما زعم - بل حديثان. متبايران، لا يملئ أحدهما بالآخر، وحديث مكحول حديث صحيح لا شك له وانظر المحلى لابن حزم (ج ٣ ص ٢٣٦ - ٢٤٣).

والعملُ على هذا الحديث - في القراءة خلف الإمام - عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .  
وهو قول مالك بن أنس ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد وإسحاق :  
يَرَوْنَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ (١) .

٢٢٣

## باب

ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر [الإمام (٢)] بالقراءة

٣١٢ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ [بن أنس (٣)]  
عن ابن شهاب عن ابن أكيمة التيمي عن أبي هريرة : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انصرفت من صلاة جهراً فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ مني أحدٌ

(١) قال الشارح : « وهو قول بعض علماء الحنفية أيضاً . قال العمري في عمدة القاري : بعض أصحابنا يتحسنون ذلك على سبيل الاحتياط في جميع الصلوات ، وبمضهم في السرية فقط وعليه فقهاء الحجاز والشم . » ثم قال الشارح أيضاً : « اعلم أن قول الترمذی : وهو قول مالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق : يرون القراءة خلف الإمام - فيه إجمال ، ومقصوده : أن هؤلاء الأئمة كلهم يرون للقراءة خلف الإمام ، إما في جميع الصلوات ، أو في الصلاة السرية فقط ، وإما على سبيل الوجوب ، أو على سبيل الاستحباب والاستحسان ، فأما من قال بوجوب القراءة خلف الإمام في جميع الصلوات سرية كانت أو جهرية - : فاستدل بأحاديث الباب ، وهو القول الراجح المنصور . » وقد أصاب الشارح فيما قال .

(٢) الزيادة من ه و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع و م و س ، والحديث في المطأ ( ج ١ ص ١٠٨ ) .

عنكم <sup>(١)</sup> آفًا؟ فقال رجلٌ: نعم، يا رسول الله <sup>(٢)</sup>. قال: إني أقول مالي أنازعُ القرآن <sup>(٣)</sup>؟ قال <sup>(٤)</sup>: فانتهي الناسُ عن القراءةِ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهروا <sup>(٥)</sup> فيه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات <sup>(٦)</sup> بالقراءةِ، حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[قال <sup>(٧)</sup>]: وفي البابِ عن ابنِ مسعودٍ <sup>(٨)</sup>، وعمران بنِ حصينٍ، وجابر [بن عبد الله <sup>(٩)</sup>].

قال [أبو عيسى]: هذا حديثٌ حسنٌ <sup>(١٠)</sup>.

(١) هكذا في نسخ الترمذى، وفي الموطأ «منكم أحد» بالتقديم والتأخير.  
(٢) في الموطأ «نعم، أنا يا رسول الله».

(٣) «أنازع» بفتح الزاي بالبناء لما لم يسم فاعله، و«القرآن» منصوب على أنه مفعول ثان قال الخطابي في المعالم (٢٠٦:١): «معناه: أداخل في القراءة وأغالب عليها». وقد تكون المنازعة بمعنى المشاركة والمناوأة، ومنه منازعة الناس في الدمام، وقال ابن الأثير في النهاية: «أى أجاذب في قراءته»، كأنهم جهروا بالقراءة خلفه، فغفلوا». وهذا بمعنى الترتيب والثوم لمن فعل ذلك.

(٤) كلمة «قال» ليست في الموطأ.

(٥) هكذا في م. و. ن. وهو الموافق للموطأ، وفي ع. و. ه. و. ك. «يجهر» فعل مضارع.

(٦) قوله «من الصلوات» ثابت في نسخ الترمذى، وليس في الموطأ. وفي ه. زيادة «الحس» وهي غير جيدة.

(٧) الزيادة من ع.

(٨) في ع. «عن ابن مسعود» وهو خطأ.

(٩) الزيادة من ه. و. ك.

(١٠) في س. زيادة «صحيح» وهي أيضا مجازية، وعليها علامة نسخة، وهي زيادة غير ثابتة في نسخ الترمذى، لأن المنذرى والحمد بن تيمية وغيرهما حكوا كلام الترمذى بالتصحيح فقط، انظر عون المعبود (ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦) ونيل الأوطار (٢: ٢٣٨) والمنتقى رقم (٨٩٧) والحديث رواه أيضا الشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان. وهو حديث صحيح. وسيأتي مزيد بسط الكلام في صحته. وتجد أسانيدَه في مستند أحمد بالأرقام (٧٢٦٨ و ٧٨٠٦ و ٧٨٢٠ و ٧٩٩٤ و ١٠٣٢٢٣ ج ٢ ص ٢٤٧ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٤٨٧).

وَابْنُ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ «عِمَارَةٌ». وَيُقَالُ «عَمْرُو بْنُ أُكَيْمَةَ» (١).  
 وَرَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ وَذَكَرُوا هَذَا الْحَرْفَ: «قَالَ:  
 قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَنْتَهَى النَّاسَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٢).

(١) «أَكَيْمَةَ» بِالضَّمِّ، وَ«عِمَارَةٌ» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَيُقَالُ فِي اسْمِهِ أَيْضًا:  
 «عِمَارٌ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَثْوِيلِ الْمِيمِ، وَقِيلَ «عَامِرٌ». وَقَدْ اشْتَهَرَ ابْنُ أُكَيْمَةَ بِالنِّسْبَةِ  
 إِلَى أَبِيهِ: وَتِلْكَ اخْتِلَافٌ فِي اسْمِهِ، قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: «هُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ التَّابِعِينَ  
 بِالْمَدِينَةِ» وَرَجَّحَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ اسْمَهُ «عِمَارَةٌ» فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قَوْلًا آخَرَ، قَالَ (ج ٥  
 ص ١٨٥): «عِمَارَةُ بْنُ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ، مِنْ كِنَانَةَ، مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَيَكْنَى أَبُو الْوَلِيدِ،  
 تَوَفَّى سَنَةَ ١٠١. وَهُوَ ابْنُ ٧٩ سَنَةً، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ  
 حَدِيثًا وَاحِدًا، وَنَهَمُ مِنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ، يَقُولُ: هُوَ شَيْخٌ بِجَهْلٍ، وَأَسْكَنُ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ  
 مَعْرُوفًا فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ، سَمِعَ مِنْهُ كِبَارُهُمْ، فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ  
 سَفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أُكَيْمَةَ يَحْدُثُ سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيْبِ. وَتِلْكَ قَالَ يَحْيَى  
 ابْنُ مَعِينٍ: «كَفْنَاكَ قَوْلَ الزُّهْرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ أُكَيْمَةَ يَحْدُثُ سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيْبِ». وَتِلْكَ  
 وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «إِسْمَاءُ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ إِلَى حَدِيثِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَلَالَتِهِ عِنْدَهُمْ». وَوَقْتُهِ  
 أَيْضًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمَا، فَمَنْ زَعَمَ جِهَانَتَهُ فَقَوْلُهُ مُرَدُّودٌ، وَمَالِكُ  
 الْحِجَّةِ فِي رِجَالِ الْمَدِينَةِ وَأَحَادِيثِهِمْ.

(٢) يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ «فَأَنْتَهَى النَّاسَ» الْخَطِّ لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْحَدِيثِ، بَلْ هُوَ  
 مَدْرُجٌ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ. وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (١: ٣٠٦) مِنْ عَوْنِ  
 الْمَسْبُودِ) قَالَ: «وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَانْتَهَى حَدِيثُهُ إِلَى  
 قَوْلِهِ: مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ فِيهِ: قَالَ الزُّهْرِيُّ:  
 فَأَمَّعَ الْمَلَكُونَ بِذَلِكَ، فَلَمْ يَكُونُوا يَقْرَءُونَ مِنْهُ فَيَا بَجْهَرُ بِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ  
 مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ قَالَ: قَوْلُهُ فَأَنْتَهَى النَّاسَ - : مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ». وَانظُرْ  
 السَّنَنَ السَّكْبَرِيَّ لِلْيَهْمِيِّ (٢: ١٥٧ - ١٥٩) [وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ (ص ٨٧):  
 «قَوْلُهُ فَأَنْتَهَى النَّاسَ، إِلَى آخِرِهِ - : مَدْرُجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، بَيْنَهُ الْحَطْبِيَّةُ،  
 وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ وَالْقَدَمَلِيُّ  
 وَالْحَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمْ»:

وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام<sup>(١)</sup> ، لأن أبا هريرة هو الذي روى [ عن النبي صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٢)</sup> . هذا الحديث ، وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَمُرَّ فِيهَا بِأُمَّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ فِيهَا خِدَاجٌ »<sup>(٣)</sup> غير تمام ، فقال له حامل الحديث<sup>(٤)</sup> : إني أكون أحياناً وراء الإمام<sup>(٥)</sup> ؟ قال : اقرأ بها في نفسك<sup>(٦)</sup> : وروى أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة قال : « أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

(١) قال الشارح : « حاصل كلامه : أن حديث أبي هريرة المروي في هذا الباب لا يدل على منع القراءة خلف الإمام ، حتى يكون حجة على القائلين بها ، فإن أبا هريرة الذي روى هذا الحديث قد روى هو حديث الخناز ، الذي يدل على وجوب قراءة فاتحة الحديث بقراءة فاتحة الكتاب خلف الإمام ، حيث قال : اقرأ بها في نفسك ، فلم أن حديث أبي هريرة الروى في هذا الباب ليس فيه ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام ، أى ليس فيه ما يضر القائلين بالقراءة خلف الإمام . قال في القاموس : الدخول محرمة ما دخلك من فساد في عقل أو جسم ، وقد دخل كفرح وعني دخلاً ودخلاً » وهذا شرح جيد لمراد الترمذي ، ولكن أخطأ في جعل الكلمة من المادة التي تفل عن القاموس ، ولأنها من الدخول ضد الخروج ، يعنى : ليس في الحديث ما يدخل على قلوبهم برد أو قفس ، وهو واضح .

(٢) الزيادة لم تذكر في ب .

(٣) كذا في ع و ه . وفي م و س « هي خداج » بدون الفاء . ولم تذكر المرة الثانية في ه و ك . و « الخداج » نقصان . وقد فسّر في الحديث بقوله « غير تمام » وقال ابن دريد في الجمهرة : « خدجت الشاة والناقة إذا أقت ولدها قبل تمامه » وبه سمى الرجل خديجاً ، والمرأة خديجة ، والاسم الخداج .

(٤) في ه زيادة « يا أبا هريرة » .

(٥) في نسخة في ع « خلف الإمام » .

(٦) هذا الحديث سياتى في الترمذي ( ج ٢ ص ١٥٧ من طبعة بولاق ) في أوائل أبوابه

التفسير ، ونسبه المجد في المنتقى ( رقم ٨٨٧ ) للعلامة إمام البخاري وابن ماجه .

عليه وسلم أن أنادي أن لأصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب (١) .  
 واختار [ أكثر ] (٢) أصحاب الحديث أن لا يقرأ الرجل إذا جهر الإمام  
 بالقراءة ، وقالوا يتتبع (٣) سكنات الإمام .  
 وقد اختلف أهل العلم في القراءة خلف الإمام .  
 فرأى أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن  
 بعدهم القراءة خلف الإمام (٤) .  
 وبه يقول مالك [ بن أنس ] (٥) ، و [ عبد الله ] [ بن المبارك ] ، والشافعي ،  
 وأحمد ، وإسحق .  
 ورؤي عن عبد الله بن المبارك أنه قال : أنا أقرأ خلف الإمام ، والناس

(١) حديث أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة رواه أبو داود ( ١ : ٣٠١ ) والبيهقي ( ٢ : ٣٧ ) والحاكم في المستدرک ( ١ : ٢٣٩ ) . وقال الزيلعي في نصب الراية ( ١ : ٣٦٦ من طبعة مصر ) : « والمحدث في صحيح ابن حبان ... قال ابن حبان : أخبرنا محمد بن إسحق بن خزيمة ثنا محمد بن يحيى الذهلي ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجزئ صلاة لا يقرأ [ فيها ] بفاتحة الكتاب . قلت : وإن كنت خلف الإمام ؟ قال : فأخذ بيدي ، وقال : اقرأ في نفسك . انتهى . قال ابن حبان : لم يقل في خبر العلاء هذا : لا يجزئ صلاة : إلا شعبة ، ولا عنه إلا وهب بن جرير . انتهى . ورواه ابن خزيمة في صحيحه كما تراه ، قاله النووي في الملاءة . وقال النووي في المجموع ( ٣ : ٣٢٩ ) : « رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما بإسناد صحيح » . وكذلك نسبة لهما والدارقطني الحافظ في التلخيص ( ص ٨٧ ) وقال : « وصححه ابن القطان » .

(٢) الزيادة لم تذكر في هـ و ك .

(٣) في م و ن هـ و هـ و ك « يتتبع »

(٤) من أول قوله « فرأى » إلى هنا ، سقط من م خطأ .

(٥) الزيادتان من ج و م و س .

يقرءون<sup>(١)</sup>، إلا قوماً<sup>(٢)</sup> من الكوفيين، وأرى أن من لم يقرأ صلته جائزة .  
 وشدد قوم من أهل العلم في ترك قراءة فاتحة الكتاب، وإن كان خلف  
 الإمام، فقالوا: لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، وحده كان  
 أو خلف الإمام .

وذهبوا إلى ما روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .  
 وقرأ عبادة بن الصامت بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلف الإمام، وتأول  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب<sup>(٤)</sup> .  
 وبه يقول الشافعي، وإسحاق، وغيرهما .

وأما أحمد بن حنبل فقال: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا صلاة<sup>(٥)</sup> لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » : إذا كان وحده .

واحتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال: من صلى ركعة لم يقرأ فيها  
 بأتم القرآن<sup>(٦)</sup> فلم يصل، إلا أن يكون وراء الإمام .

(١) في « لا يقرءون » وزيادة « لا » خطأ وإسناد العيني .

(٢) في « ولا قوم » .

(٣) يعني الحديث الذي سبق في الباب الماضي .

(٤) حكاية قراءة عبادة رواها مفصلة أبو داود ( ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥ ) من طريق مكحول ورواها أيضا البيهقي بأسانيد مختلفة ( ٢ : ١٦٤ - ١٦٦ ) وقال في عون المعبود : قال المنذرى : وأخرجه النسائي . قلت : وأخرجه البخاري في جزء القراءة ، والدارقطني في سننه ، وقال : هذا إسناد حسن ، ورجاله ثقات كلهم . وفي رواية لأبي داود : قالوا : فكان مكحول يقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراً . قال مكحول : اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ فاتحة الكتاب وسكت - سراً . فإن لم يسكت اقرأ بها قبله وبعده ومعه ، لا تتركها على كل حال .

(٥) من أول قوله « لا بقراءة فاتحة الكتاب » . وبه يقول الشافعي « إلى هنا ، سقط من مخطأ .

(٦) في « بفاتحة الكتاب » وذكر ما هنا بحاشيتها على أنه نسخة من نسخة .

قال أحمد [ بن حنبل ] <sup>(١)</sup> : فهذا رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 بأول قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » :  
 أن هذا إذا كان وحده .

وأختار أحمد مع هذا <sup>(٢)</sup> القراءة خلف الإمام ، وأن لا يترك الرجل  
 فاتحة الكتاب ، وإن كان <sup>(٣)</sup> خلف الإمام .

٣١٣ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري . حدثنا : معن

حدثنا مالك <sup>(٤)</sup> عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله  
 يقول : من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يوصل ، إلا أن يكون <sup>(٥)</sup>  
 وراء الإمام .

[ قال أبو عيسى ] <sup>(٦)</sup> : هذا حديث حسن صحيح <sup>(٧)</sup> .

(١) الزيادة من م .

(٢) في ع « مع هذه » وهو غير جيد ، وإن كان له توجيه .

(٣) في ع « ولو كان » .

(٤) الحديث في الموطأ ( ج ١ ص ١٠٥ ) .

(٥) كلمة « يكون » نابتة في نسخ الترمذی ، وإيست في الموطأ .

(٦) الزيادة من ع و س . والجملة كلها مذكورة في م وعليها علامة نسخة .

(٧) هذه المسئلة - مسألة قراءة المأموم الفاتحة - من أهم مسائل الخلاف بين الفقهاء  
 والمحدثين وغيرهم ، وقد ألغوا فيها كتباً مستقلة ، أجازها كتاب ( القراءة خلف الإمام )  
 للبخاري صاحب الصحيح ، وهو جزء متوسط مطبوع في مصر ، وكتاب آخر لليحفي  
 الحافظ ، وهو مطبوع في الهند ، وكتاب ( إمام الكلام ) لمحمد عبد الحى الألكوي ،  
 وهو مطبوع في الهند أيضاً ، وغيرها ، وذكر الشارح المبارك فوري في تحفة الأحرار  
 ( ١ : ٢٥٦ ) أنه ألف فيها كتاباً ، ببوطا سماه ( تحقيق الكلام في وجوب القراءة  
 خلف الإمام ) ثم للشاه النارجين فيها أبحاث مطولة واسعة ، معروفة في شروح كتب  
 السنة ، وفي مصنفات الفقهاء التي تذكر فيها الأداة .

== وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة ( ٢ : ١٠٨ - ١١١ ) : « اختلف الناس في صلاة المأموم ، على ثلاثة أقوال : الأول : أنه يقرأ إذا أسر ، ولا يقرأ إذا جهر . الثاني : يقرأ في الخاليين . الثالث : لا يقرأ في الخاليين . قال بالأول ملاك وابن القاسم ، وقال بالثاني الشافعي وغيره ، لكنه قال : إذا جهر الإمام قرأ هو في سكتاته ، وقال بالثالث ابن حبيب وأشباه وابن عبد الحكم . والصحيح وجوب القراءة عند السر ، لقوله : لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب . ولقوله للأعرابي : اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وتركه في الجهر بقول الله تبارك وتعالى : ( وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ) . وفي صحيح مسلم : إذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قرئ فأنصتوا . . . ولو لم يكن هذا الحديث لسكان نص القرآن به أولى . ويقال للشافعي : عجيب لك كيف يقدر المأموم في الجهر على القراءة ؟ أينازع القرآن الإمام ؟ أم يعرض عن استماعه ؟ أم يقرأ إذا سكت ؟ فإن قال يقرأ إذا سكت قيل له : فإن لم يسكت الإمام - وقد أجمعت الأمة على أن سكوت الإمام غير واجب - متى يقرأ ؟ ويقال له : أليس في استماعه لقراءة الإمام قراءة منه ؟ وهذا كاف لمن أنصفه وفهمه . وقد كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام ، وكان أعظم الناس اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . »

والمثثلة أدق من هذا التسهيل الذي صورها به ابن العربي ، وقد تمارضت فيها الأدلة تمارضا شديدا ، فإن كتاب الله صريح في الأمر بالإنصات لقراءة القرآن ، وهو يشمل الصلاة وغيرها ، ثم ورد الأمر بالإنصات للإمام أيضا ، وجاءت أحاديث صحاح متواترة : أنه « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وكل ركعة صلاة ، وكل فصل داخل تحت هذا العموم الصريح ، إماما كان أو مأموما أو منفردا ، وورد حديث مرسل عن عبد الله بن شداد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان له إمامة في صلاة الإمام له قراءة » رواه الدارقطني وغيره ، قال المجد بن تيمية في المنتقى ( رقم ٩٠٦ ) : « وقد روى مستندا من طرق كلها ضفاف ، والصحيح أنه مرسل » وقال البخاري في جزء القراءة : « وهذا خبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق ، لإرساله وانقطاعه » . وقال ابن حجر في الفتح ( ج ٢ ص ٢٠١ ) : « ضعيف عند جميع الحفاظ ، وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني وغيره » . وهذا الحديث أثار عصبية شديدة بين علماء الحنفية وعلماء الشافعية ، لأنه ورد في بعض أسانيدهم من رواية أبي خنيفة موصولا مستندا عن جابر ، فلم يتردد بعض المحدثين ==

== والثاقبة في الحكم بضعف أبي حنيفة من جهة حفظه ، ثم غلوا فقطعوا طعنا لارتضاه . وانظر نصب الراية ( ج ٢ ص ٧ - ١٢ ) . وإنما جاء ضعف الحديث من أن كل روايته رويته مرسلات لم يذكرها جابراً ، وأين صحة الإسناد إلى أبي حنيفة بروايته موصولاً ؟ ثم الصحابة اختلفوا في هذا المقام كما ترى ، فأبو هريرة وغيره يقيمون الأحاديث على ظاهرها ، فيوجبون على المأموم قراءة الفاتحة في الجهر والسري على السواء ، وأن يقرأ في نفسه ، ونجابر بن عبد الله يذهب إلى أن المأموم ليس عليه قراءة فسكاته بتأول الحديث ، كما قال الترمذی .

والواجب في مثل هذا المقام ، إذا تمارضت الأدلة ، الرجوع إلى القواعد الصحيحة السليمة في الجهم بينها ، إذا لم تعرف الناسخ منها من المنسوخ ، كما هنا ، فإنه لا دليل في شيء منها على أن بعضها ناسخ لبعض ، وإن زعم الحازمي في الاعتبار ( ص ٧٢ - ٧٥ ) أن أحاديث الوجوب ناسخة لأحاديث النهي عن القراءة خلف الإمام ، وليس له على ذلك دليل . أما نحن فإننا نذهب إلى أن ليس شيء منها منسوخاً ، ونذهب إلى الجمع بينها مع الترجيح :

أما الآية فإنها عامة تشمل المصلي وغيره ، وأحاديث وجوب القراءة عامة أيضاً تشمل الإمام والمأموم والمنفرد ، وحديث « من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة » خاص بالمأموم ، ولكنه عام في قراءة أي شيء من القرآن ، الفاتحة أو غيرها ، وليس إسناده مما يحتاج به أهل العلم بالحديث ، فلو كان هذا الحديث صحيحاً ، ولم يأت معارض له أقوى منه - كان خصوصه حاكماً على عموم غيره ، مما يوجب قراءة الفاتحة على المأموم ، فإن الناس حاكم على العام ومقيد له . ولكن حديث عبادة بن الصامت الذي سبق برقم ( ٣١١ ) أقوى منه وأخص ، أما قوته وسحته فقد بيناها في موضعها ، وأما خصوصه فإنه نص في معناه ، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين نهياً لهم عن القراءة خلف الإمام : « فلا تفلحوا إلا بأمر القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وقد تأيد هذا النص بأحاديث أخر ، هي نص مثله خاص ، فقد روى البخاري في جزء القراءة : « حدثنا عبد الله بن يوسف أن أباناً عبد الله عن أبوب عن أبي فلابة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ، فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه ، فقال : أنقرءون في صلاتكم والإمام يقرأ ؟ فسكوا ، فقال ثلاث مرات ، فقال قائل ، أو قائلون : إنا لنفعل ، قال : فلا تفلحوا ، ولا يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه » . نقله في عون المعبود ( ١ : ٣٠٤ ) ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد =

٢٣٤

باب

[ ما جاء <sup>(١)</sup> ما يقول عند دخول <sup>(٢)</sup> المسجد ]

٣١٤ - حَدَّثَنَا : عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

نَيْبٍ <sup>(٣)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ <sup>(٤)</sup> عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ <sup>(٥)</sup> عَنْ جَدِّتَيْهَا

( ج ٢ ص ١١٠ ) وقال : « رَوَاهُ أَبُو يَمَلَى وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ ثَلَاثٌ » .  
 ونقل أيضاً ( ٧ : ١١١ ) : « عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَالَ : مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلْيَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَرِجَالُهُ  
 مَوْثِقُونَ » . ونقل أيضاً : « عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِمَنْ لَمْ يَتَقَرَّءْ وَنَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ ؟ قَالُوا : ثَلَاثًا ، قَالُوا :  
 إِنَّا لَنَفْعَلُ ذَلِكَ ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا ، لِأَنَّ يَتَقَرَّءُ أَحَدَكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ . رَوَاهُ  
 أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » . فهذه الأحاديث للصحاح أو الحسان ، هي نفس  
 في موضوعها ، وهي من الحاس الصريح ، بالنسبة إلى الأدلة الأخرى ، فلو كان حديث  
 « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ » حديثاً صحيحاً ، لسكانت هذه الروايات دالة على أن المراد به أن  
 قراءة الإمام له قراءة : في غير الفاتحة ، وأن على المأموم أن يقرأ أم القرآن التي وجبت  
 عليه ركناً من أركان صلاته ، ثم يكف عن القراءة وينصت لإمامه ، فلا ينازعه القرآن  
 وهي تدل أيضاً على تخصيص الآية وحديث « وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا » : بما عدا حالة  
 قراءة المأموم الفاتحة .

وهذا هو الجمع الصحيح بين الأدلة ، فنعملها جميعاً ، ولا نهمل شيئاً منها ، ولا نضرب  
 بعضها ببعض ، وانظر المحلى لابن حزم في المسئلة ( رقم ٣٦٠ ج ٣ ص ٢٣٦ -  
 ٢٤٣ ) .

(١) الزيادة من ع و ه و ك .

(٢) ف ه و ك « دخوله » .

(٣) « ليت » هو ابن أبي سليم ، بضم السين وفتح اللام .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب .

(٥) هي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية ، وكانت زوج ابن عمها « الحسن

ابن الحسن رضي الله عنهم جميعاً .

فاطمة الكبرى<sup>(١)</sup> قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد صلى على محمدٍ وسلم، وقال: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وافتحْ لِي أبوابَ رحمتك، وإذا خرج صلى على محمدٍ وسلم، وقال: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وافتحْ لِي أبوابَ فضلك » .

٣١٥ — [و<sup>(٢)</sup>] قال علي بن حجر: قال إسماعيل بن إبراهيم: فلقيتُ عبد الله بن الحسن بمكة، فسألته عن هذا الحديث فحدثني به قال<sup>(٣)</sup>: « كان<sup>(٤)</sup> إذا دخل<sup>(٥)</sup> قال: رَبِّ افتحْ لِي بابَ<sup>(٦)</sup> رحمتك، وإذا خرج قال: رَبِّ افتحْ لِي بابَ<sup>(٦)</sup> فضلك » .

[قال أبو عيسى<sup>(٧)</sup>]: وفي الباب عن أبي حمزة، وأبي أسيد، وأبي هريرة [قال أبو عيسى]: حديثُ فاطمة حديثٌ حسنٌ، وليس إسناده بمُتَّصِلٍ، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، إنما<sup>(٨)</sup> عاشت فاطمة<sup>(٩)</sup> بعد النبي صلى الله عليه وسلم أشهرًا<sup>(١٠)</sup> .

- (١) هي سيدة نساء العالمين « فاطمة الزهراء » بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٢) الزيادة من ع و ه وه و ه و ه .
- (٣) في ع « وقال » وما هنا أحسن .
- (٤) في م « وكان » وما هنا أحسن .
- (٥) في ه زيادة « المسجد » وليست في سائر الأصول .
- (٦) في ه و ه و ه في الموضعين « أبواب » وفي نسخة عند كل منهما « باب » وهو الموافق لسائر الأصول .
- (٧) الزيادة من ع .
- (٨) في ع « وإنما » .
- (٩) لفظ « فاطمة » في هذا الموضع لم يذكر في ه .
- (١٠) قال النجاشي: « فإن قلت: قد اعترف الترمذی بعدم اتصال إسناده حديث فاطمة فكيف قال: حديث فاطمة حديث حسن؟ قلت: الظاهر أنه حسبه لشواهد . وقد بينا في المقدمة أن الترمذی قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد . وهذا الحديث =

٢٢٥

باب

[ ما جاء<sup>(١)</sup> ] إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين

٣١٦ - حدّثنا : قُتَيْبَةُ [ بن سعيد ]<sup>(٢)</sup> حدّثنا مالك بن أنس<sup>(٣)</sup>

عن عامر بن عبد الله بن الزُّبَيْرِ عن عمرو بن سَلَمَةَ الزُّرْقِيِّ<sup>(٤)</sup> عن أبي قتادة قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » .

[ قال<sup>(٥)</sup> ] : وفي الباب عن جابر ، وأبي أمامة ، وأبي هريرة ، وأبي ذرّ ،

وكعب بن مالك .

قال أبو عيسى : [ و<sup>(٥)</sup> ] حديثُ أبي قتادة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

أخرجه أحد وابن ماجه أيضا « فإن قلت : لم أورد الترمذى في هذا الباب حديث فاطمة ، وليس إسناده بمحصل : ولم يورد فيه حديث أبي أسيد ، وهو صحيح ، بل أشار إليه ؟ قلت : لبيان ما فيه من الانقطاع ، وليستشهد بحديث أبي أسيد وغيره » .

وحديث أبي أسيد المذكور ، رواه مسلم في صحيحه ( ج ١ ص ١٩٨ ) : « عن أبي حميد أو عن أبي أسيد . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم ادخ لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك » . وذكر مسألاً في بعض رواياته « عن أبي حميد وأبي أسيد » .

(١) الزيادة لم تذكر في م

(٢) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٣) الحديث في الموطأ ( ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ ) .

(٤) « سلم ، بالتصغير ، وه الزرقى » يضم الزاى وفتح الراء وبمدها فاف .

(٥) الزيادتان من ع و هـ و هـ و هـ .

(٦) وأخرجه الأئمة الستة في كتبهم .

وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ عِبِلَانَ (١) وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ الزُّبَيْرِ ، نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (٢) .

وَرَوَى سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرِّيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَهَذَا حَدِيثٌ (٣) غَيْرٌ مَحْفُوظٌ ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ (٤) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَحِبَابِنَا : اسْتَحَبُّوا إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ (٥) الْمَسْجِدَ

أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يَصَلِّيَ (٦) رَكْعَتَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذْرٌ .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : [ حَدِيثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ خَطَأٌ ، أَخْبَرَنِي

بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ .

(١) فِي نَه « مُحَمَّدُ بْنُ عِبِلَانَ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) هُنَا فِي « زِيَادَةَ » عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ « وَهُوَ خَطَأٌ غَرِيبٌ لِأَنَّ فِي لَهُ ا

(٣) فِي نَه « وَهَذَا الْحَدِيثُ » .

(٤) لِحَابِرِ حَدِيثِ آخَرَ فِي الصَّحِيحِ نَحْوَ هَذَا ، فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا : « إِذَا جَاءَ  
أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكِعْ رَكْعَتَيْنِ ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » ( ج ١ ص ٢٣٩ )  
فَعَلَّ جَابِرٌ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ ، وَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ تَقَى .

(٥) « الرَّجُلُ » لَمْ تَذَكَرْ فِي ع .

(٦) فِي ع « حَتَّى يَرْكِعَ » .

(٧) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَنَه وَ ه وَ ك .

٢٣٦

باب

ما جاء أن الأرض كلها مسجد<sup>(١)</sup> إلا للمقبرة والحمام

٣١٧ - حدثنا بن أبي عمير وأبو عمار [الحسين بن حريش<sup>(٢)</sup>] [

المروزي<sup>(٤)</sup>] قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه<sup>(٥)</sup> عن

أبي سعيد [الخدري<sup>(٦)</sup>] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأرض

كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» .

[قال أبو عيسى<sup>(٧)</sup>]: وفي الباب عن علي وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة،

وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر، قالوا: إن

النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جُمِلت لي الأرض<sup>(٨)</sup> مسجداً وطهوراً» .

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد قد روى عن عبد العزيز بن محمد

روايته: منهم من ذكره عن أبي سعيد، ومنهم من لم يذكره .

وهذا حديث فيه اضطراب :

(١) في «ه» زيادة «وطهور» وهي زيادة ليست في سائر الأصول « ولا هي من لفظ الحديث .

(٢) « المقبرة » بضم الباء وبفتحها .

(٣) الزيادة لم تذكر في «ه» .

(٤) الزيادة من «ه» .

(٥) قوله « عن أبيه » لم يذكر في «ه» وهو خطأ .

(٦) الزيادة لم تذكر في «ه» .

(٧) الزيادة من «ه» .

(٨) في «ه» و «هـ» زيادة «كلها» وليست في سائر الأصول .

رَوَى <sup>(۱)</sup> سفيانُ الثَّورِيُّ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : مرسل <sup>(۲)</sup> .  
 ورواه <sup>(۳)</sup> حمادُ بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
 ورواه <sup>(۴)</sup> محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى <sup>(۵)</sup> عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(۶)</sup> . ولم يذكُر فيه عن أبي سعيد [ عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(۷)</sup> ] .  
 وكان <sup>(۸)</sup> روايةُ الثَّورِيِّ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح <sup>(۹)</sup> [ مرسلًا <sup>(۱۰)</sup> ] .

- ( ۱ ) في نه « وروى » والواو لامعني لها هنا ، فإن هذا بيان لما ذكره من الاضطراب فيه .  
 ( ۲ ) هكذا في م و س بالرفع ، يعني : هو مرسل ، أو نحو ذلك ، وفي ع و ه و ه و ك « مرسلًا » بالنصب على الحال .  
 ( ۳ ) في نه « وروى » .  
 ( ۴ ) في نه و س « وروى » .  
 ( ۵ ) في نه « عن عمرو بن يحيى » وهو خطأ .  
 ( ۶ ) من أول قوله « ورواه محمد بن إسحاق » إلى هنا ، سقط من م خطأ .  
 ( ۷ ) الزيادة من ع . ومعنى الكلام : أن رواية ابن إسحاق « عن عمرو بن يحيى عن أبيه » وذكر لفظ الحديث ولم يذكر به قوله « عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم » بل ذكر بدل قوله « وكان عامة روايته » يعني رواية يحيى بن عمارة المازني ، والد عمرو - عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « فكان رواية ابن إسحاق تتضمن الرفع والوصل ضمنا فقط ، لا تصريحاً .  
 ( ۸ ) في نه « فكان » .  
 ( ۹ ) قوله « أثبت وأصح » لم يذكر في نه وهو خطأ ظاهر .  
 ( ۱۰ ) الزيادة من ع .

== وخلاصة القول في هذا الحديث: أن الترمذي يحكم عليه بالاضطراب من جهة إسناده ، ويعلمه من جهة متنه بالحديث الآخر الصحيح « جمات لي بالأرض مسجداً وطهوراً » .  
أما هذا التعليل فإنه غير جيد ، لأن الخامس — وهو حديث أبي سعيد — مقدم على العام ، ولا يتأقفه ، بل يدل على لزادة استثناء القبرة والحمام .

وأما الإسناد فإنه قد اختلف فيه ، فرواه بعضهم عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مرسلًا ، ورواه بعضهم عن عمرو بن يحيى عن أبي سعيد عن النبي ، موصولًا . فأراد الترمذي أن يشير إلى بعض هذه الأسانيد ، وحكم بأنه مضطرب لهذا . وتجد أسانيد في السنن الكبرى للبيهقي ( ج ٢ ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ ) ورواه ابن حزم في المحلى ( ج ٤ ص ٢٧ ، ٢٨ ) من طريق حماد بن سلمة ومن طريق عبد الواحد بن زياد ، كلاهما عن عمرو بن يحيى ، موصولًا . ورواه الدارمي ( ج ١ ص ٣٢٣ ) والمحاكم ( ج ١ ص ٢٥١ ) من طريق عبد العزيز بن محمد ، كرواية الترمذي هنا . ورواه أبو داود ( ج ١ ص ١٨٤ ) . والشافعي في الأم ( ج ١ ص ٧٩ ) عن سفيان ابن عيينة عن عمرو ، مرسلًا . ورواه أيضا البيهقي من طريق يزيد بن هرون عن الثوري موصولًا ، ثم قال : « حديث الثوري مرسل ، وقد روى موصولًا ، وليس بهي » ، وحديث حماد بن سلمة موصول ، وقد تابعه على وصله عبد الواحد بن زياد والدارودي . يعني عبد العزيز بن محمد . ولا أدري كيف يزعم الترمذي ثم البيهقي أن الثوري رواه مرسلًا في حين أن روايته موصولة أيضا ؟ ثم الذي وصله عن الثوري هو يزيد ابن هرون ، وهو حجة حافظ . وأنا لم أجده مرسلًا من رواية الثوري ، إنما رأيت كذلك من رواية سفيان بن عيينة ، فلهذا اشتبه عليهم سفيان بسفيان ! ثم ماذا يضر في إسناد الحديث أن يرسله الثوري — أو ابن عيينة — إذا كان مرويًا بأسانيد أخرى صحاح موصولة ، المفهوم في مثل هذا أن يكون المرسل شاهداً للسند ومؤيداً له . وقد ورد من طريق أخرى ترفع الشك ، وتؤيد من رواه موصولًا ، وهي في المستدرک لقصاحم من طريق بشر بن الفضل : « ثنا عمارة بن غزيرة عن يحيى بن عمارة الأنصاري ، وهو والد عمرو بن يحيى — عن أبي سعيد الخدري » مرفوعًا ، ولذلك قال المحاكم بعد أن رواه بهذه الطريق ومن طريق عبد الواحد بن زياد والدارودي ، كلمهم عن عمرو عن أبيه : « هذه الأسانيد كلها صحيحة هل شرط البخاري ومسلم » وواقفه باليمين وقد صدقا .

ثم إن رواية سفيان بن عيينة للرسالة ، ليست قولًا واحدًا بالإرسال ، بل هي تبلي على أنهم كانوا يروونه تارة بالإرسال وتارة بالوصل ، لأن الشافعي بعد أن رواه عنه =

٢٣٧

باب

[ ما جاء<sup>(١)</sup> ] في فضل بنيان المسجد

٣١٨ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَلْفِيُّ<sup>(٣)</sup> حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ  
 بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ محمود بن لَبِيدٍ عَنْ عَمَّانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مَنَازِلَهُ فِي الْجَنَّةِ » .  
 [ قال<sup>(٥)</sup> ] : وفي الباب عن أبي بكرٍ ، وعمر ، وعلي<sup>(٦)</sup> ، وعبد الله  
 بن عمرو ، وأنس ، وابن عباس ، وعائشة ، وأم حَبِيبَةَ ، وأبي ذَرٍّ ، وعمرو  
 بن عَبَّسَةَ<sup>(٧)</sup> ، ووائلَةَ<sup>(٨)</sup> بنِ الْأَسْمَعِ ، وأبي هريرة ، وجابر [ بن عبد الله ]<sup>(٩)</sup> .

== مرسلًا قال : وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين : أحدهما منقطع ، والآخر  
 عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا عندي قوة للحديث ، لآلة له .  
 ثم قال الشافعي في معنى الحديث : « وبهذا تقول ، ومقول أنه كما جاء في الحديث ،  
 ولو لم يبينه ، لأنه ليس لأحد أن يصل على أرض نجسة ، لأن المقبرة مختلطة الزراب  
 بلحوم الموتى وصددهم وما يخرج منهم ، وذلك ميتة . وأن الحمام ما كان مدخولاً -  
 يجرى عليه البول والدم والأنجاس » .

- (١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .
- (٢) في ع بدل « بNDAR » ، محمد بن بشار « وهو اسمه ، كما سبق مراراً .
- (٣) اسمه « عبد الكبير بن عبد الحميد بن عبدة الله » وهو ثقة معروف ، مات بالبصرة سنة ٣٠٤ .
- (٤) في ع و ه و ه و ه « رسول الله » .
- (٥) الزيادة من ع .
- (٦) في ع ذكر « علي » قبل « أبي بكر » .
- (٧) « عبسة » بالعين المهملة ثم الباء الواحدة ثم السين المهملة المفتوحات . ووقع في ب  
 « عبسة » بزيادة نون بعد العين ، وهو خطأ ظاهر .
- (٨) « وائلة » بالثاء المثناة ، ووقع في الطبعة التي مع شرح ابن العربي « وائلة » بالهمزة  
 وهو خطأ ظاهر .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمانَ حديثٌ حسنٌ [ صحيحٌ ]<sup>(١)</sup> .  
 و « محمود بن لبيد » قد أدركَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم و « محمود بن  
 الربيع »<sup>(٢)</sup> قد رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وهما غلامانِ صغيرانِ مَدَنِيَّانِ<sup>(٣)</sup> .  
 ٣١٩ - وقد رُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم [ أنه<sup>(٤)</sup> ] قال :  
 « مَنْ بَقِيَ لِلَّهِ مَسْجِدًا ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا - : بَنَى اللَّهُ لَهُ مَقَامًا فِي الْجَنَّةِ » .  
<sup>(٥)</sup> حدثنا بذلك قتيبةٌ حدثنا نوحُ بن قيسٍ عن عبد الرحمنِ مولى قيسٍ عن  
 زيادِ التَّمِيمِيِّ عن أنسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : بهذا<sup>(٦)</sup> .

- (١) الزيادة من ع و ه و ه و ه و ه . ، وهي زيادة جيدة ، فإن الحديث صحيح ،  
 رواه الشيطان وغيرهما . وقوله « قال أبو عيسى » الخ مؤخر في م و س بعد قوله  
 الآتي : و « محمود بن لبيد » الخ .
- (٢) في ه و « محمود بن ربيع » .
- (٣) في م « مدينيان » والقطعة كلها من أوله قوله « و « محمود بن لبيد » إلى هنا :  
 مؤخره في ه و ه و ه و ه في آخر الباب .
- وقد ذكر بدلها في ع مانصه : « و « محمود بن لبيد » و « محمود بن ربيع » قد أدركا النبيَّ  
 صلى الله عليه وسلم ورأياه ؛ وهما غلامان صغيران مدينيان » والمثنى واحد .
- (٤) الزيادة من ع .
- (٥) هنا في س زيادة « قال » ولم تذكر في سائر الأصول .
- (٦) لم يتكلم الترمذي على هذا الحديث . وإسناده ضعيف ، نوح بن قيس ثقة ، وعبد الرحمن  
 مولى قيس مجهول ، كما في التقريب والملاحة ، لم يرو عنه غير نوح ، وزياد بن عبد الله  
 التميمي البصري صدوق ، ضعفه بعضهم ، وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال : « منكر  
 الحديث ، يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات ، تركه ابن معين » وذكره أيضا  
 في الثقات وقال : « يخطئ » ، وكان من العباد ، وقال ابن عدي : « عندي إذا روى  
 عنه ثقة فلا بأس بحديثه » وذكر له أحاديث وقال : « البلاء فيها من الرواة عنه ،  
 لأمته » . وليس له ولا لعبد الرحمن مولى قيس في الكتب الستة غير هذا الحديث .  
 وقال الشوكاني في نيل الأوطار ( ج ٤ ص ١٥٤ ) : « وله طرق عن أنس ، منها عند  
 الطبراني ، ومنها عند ابن عدي ، وفيهما مقال » .

٢٣٨

باب

[ ما جاء في <sup>(١)</sup> ] كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً

٣٢٠ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن جعدة <sup>(٢)</sup> عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «لَمَّا رَسَلُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَاوِيَاتِ الْقُبُورِ وَلِتَعْبُدُنَّ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ <sup>(٣)</sup>» .  
[ قال ] <sup>(٤)</sup> وفي الباب من أبي هريرة وعائشة <sup>(٥)</sup> .

(١) الزيادة لم تذكر في م .

(٢) «جعدة» بضم الجيم وتخفيف الجاء المهملة . وكتب في م بالحاشية زيادة «محمد بن» وعليها علامة نسخة ، وأشير إلى موضعها قبل كلمة «جعدة» ومعنى هذا أن في بعض النسخ «محمد بن محمد بن جعدة» وهو خطأ ، لم أجد شيئاً يدل على الخلاف في نسبه ، بل هو «محمد بن جعدة» قولاً واحداً ، وفي م «محمد بن جعدة» وهو خطأ سقيم .

(٣) «السرَج» جمع «سراج» وهو الصباح .

(٤) الزيادة لم تذكر في م .

(٥) قال الشارح : «أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد» . وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان أيضاً بلفظ : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي لم يقم منه : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد» . وفي الباب أيضاً عن جندب : قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبوراً أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهيكم عن ذلك» أخرجه مسلم .

قال أبو عيسى: حدثني ابن عباس عن علي بن الحسين (١)

= أقول . وفي الباب أيضا عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعن زائرات القبور » رواه الترمذي فيما سأتى في أبواب الجنائز (ج ١ ص ١٩٦ ب).

وج ٢ ص ١٥٦ ك ) وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(١) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٢٠٣٠ و ٢٦٠٣ و ٢٩٨٦ و ٣١١٨

ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٨٧ و ٣٢٤ و ٣٣٧ ) ورواه أيضا أبو داود (ج ٣ ص ٢١٢)

وقال شارحه في عون المعبود : « قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن

ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن ، وفيما قاله نظر . فإن أبا صالح هذا هو باذام ،

ويقال باذان ، مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، وهو صاحب السكبي ، وقد قيل لأنه لم

يسم من ابن عباس ، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة ، وقال ابن عدي : لا أعلم أحدا

من المتقدمين رضىه ، وقد قيل عن يحيى بن سعيد القطان وغيره : بخبر أمره ، ولطه

يريد : رضىه حجة ، أو قال : هو ثقة . وذكره المنذرى في الترضيب (ج ٤ ص ١٨١)

ونسبه أيضا لصحيح ابن حبان ، ثم قال : « وأبو صالح هذا هو باذام ، ويقال باذان ،

مكبي ، مولى أم هانئ ، وهو صاحب السكبي ، قيل : لم يسم من ابن عباس ، وتكلم

فيه البخارى والنسائي وغيرهما .

ونسب تصنيف أبي صالح حجة ، والذي ادعى أنه لم يسم من ابن عباس هو ابن

حبان ، ولطها فتنة منه ، فإن أبا صالح تابعي قديم ، روى عن مولاته أم هانئ ، وعن

أخيها علي بن أبي طالب ، وعن أبي هريرة ، وابن عباس أصغر من هؤلاء كلهم ،

ولما تكلم فيه من تكلم من أجل التفسير الكثير للروى عنه ، والحمل في ذلك على

تلميذه محمد بن السائب السكبي . ولذلك قال ابن مبرين : « ليس به بأس ، وإذا روى

عنه السكبي فليس بشئ » وهذا تضعيف للسكبي ، لا لأبي صالح . وقال يحيى القطان :

لم أر أحدا من أصحابنا تركه ، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئا . وقد وثقه

أيضا العجلي ، فهذا الحديث - على أقل حالاته - حسن ، ثم الشواهد التي ذكرناها

في تأييده ترقعه إلى درجة الصحة لغيره ، إن لم يكن صحيحا بصحة إسناده هذا .

وقد تناول بعضهم هذا الحديث في لعن زائرات القبور ، فقال الترمذي فيما سأتى

في الجنائز : « وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخس النبي صلى الله

عليه وسلم في زيارة القبور ، فلما رخص ذلك فرخسته الرجال والنساء ، وقال بعضهم :

إنما كره زيارة القبور للنساء لقله صبرهن ، وكثرة جزعهن » . ويصير الترمذي

بذلك إلى حديث « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » رواه مسلم وأبو داود

[ وأبو صالح هذا : هو مَوَالِيٌّ أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ ، وَاسْمُهُ « بَاذَانٌ »  
ويقال « بَاذَانٌ » أَيْضًا <sup>(١)</sup> ] .

٢٣٩

## باب

[ ما جاء <sup>(٢)</sup> في التَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ ]

٣٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ

عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ مُعْرَةَ قَالَ : كُنَّا نَتَأَمُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup>  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ وَمِنْ شَبَابٍ .

= والنسائي . قال في عون المعبود ( ج ٣ ص ٢١٢ ) : « الأمر للرخصة أو للاستحباب  
وظاهره الإذن في زيارة القبور للرجال . قال الحافظ في الفتح : واختلاف في النساء ،  
ثقل : دخلن في عموم الإذن ، وهو قول الأكثر ، وعمله ما إذا أمنت الفتنة ، ومن  
حل الإذن على عمومها للرجال وللنساء - عائشة ، وقيل : الإذن خاص بالرجال ،  
ولا يجوز للنساء زيارة القبور . انتهى . قال العيني : وحاصل الكلام : أن زيارة القبور  
مكروهة للنساء بل حرام في هذا الزمان ، ولا سيما نساء مصر ، لأن خروجهن على  
وجه الفساد والفتنة ، وإنما رخصت الزيارة لتذكر أمر الآخرة ، وللاعتبار بمن مضى ،  
وللتزهد في الدنيا ، انتهى . »

هذا قول العيني في منتصف القرن التاسع ، فإذا يقول لو رأى ما رأينا في منتصف  
القرن الرابع عشر ، ولما لله ولما إليه راجعون . والقول الصحيح الذي ترضاه  
تحريم زيارة القبور على النساء مطلقا ، فإن النهي ورد خاصا بهن ، والإباحة لفظها عام  
والعام لا ينسخ الخاص ، بل الخاص حاكم عليه ومقيد له ، ولما نزيه ذلك بسط في موضعه  
إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) الزيادة لم تذكر في م .

(٣) في م و ب « النبي » .

[ قال أبو عيسى <sup>(١)</sup> ] : حديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ <sup>(٢)</sup> .  
 وقد رخصَ قومٌ من أهلِ العلمِ في النومِ في المسجدِ .  
 قال ابنُ عباسٍ : لا يتخذُهُ مَبِيتًا ولا مَقِيلًا <sup>(٣)</sup> .  
 وقومٌ من أهلِ العلمِ ذهبوا إلى قولِ ابنِ عباسٍ <sup>(٤)</sup> .

٢٤٠

## باب

[ ما جاء في <sup>(٥)</sup> ] كراهيةِ البيعِ والشراءِ  
 وإنشادِ [ الضَّالَّةِ ] و <sup>(٦)</sup> [ الشُّعْرِ ] في المسجدِ <sup>(٧)</sup>

٣٢٢ - حدثنا قتيبةٌ حدثنا الليثُ عن ابنِ عَجَلَانَ عن عمرو بنِ  
 شعيبٍ عن أبيه عن جده عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى  
 عن تناشُدِ الأشعارِ في المسجدِ ، وعن البيعِ والأشترَاءِ <sup>(٨)</sup> فيه ، وأن يتحلَّقَ  
 الناسُ <sup>(٩)</sup> يومَ الجمعةِ قبلَ الصلاةِ » .

- (١) الزيادة لم تذكر في ه .  
 (٢) قال الشارح : « أخرجه البخاري مختصرا ومطولا ، وأخرجه ابن ماجه مختصرا » .  
 (٣) في م و ه و ك « ومقिला » بحذف « لا » . وفي ه « لا يتخذُهُ مقيلا » .  
 (٤) في م « إلى حديث ابن عباس » وفي ه و ك « وذهب قوم من أهل العلم إلى قول ابن عباس » .  
 (٥) الزيادة لم تذكر في م .  
 (٦) الزيادة من ه و ه و ك . وهي ثابتة أيضا في العنوان في شرح القاسم أبي بكر بن العربي .  
 (٧) عنوان الباب في ع هكذا « باب ما جاء في كراهية البيع والشراء في المسجد وإنشاد الشعر والضاللة فيه » .  
 (٨) في ه و ك « والشراء » والمعنى واحد ، ولكنه مخالف لبائر الأصول .  
 (٩) في ه و ك زيادة « فيه » عنا ، وليست في سائر الأصول ، والكلام على إرادتها .

[ قال (١) ] : وفي الباب عن بُرَيْدَةَ ، وَخَابِرٍ ، وَأَنْسِ .

قال أبو عيسى : حديثُ عبد الله بن عمرو [ بن العاص ] (٢) حديث حسن (٣)

وعمرُو بنُ شُعَيْبٍ هو : ابنُ محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (٤) .

قال محمد بن إسماعيل : رأيتُ أحمدَ وإسحاقَ ، وَذَكَرَ غَيْرُهُمَا .  
يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ .

قال محمدٌ : وقد سمعَ شعيبُ بن محمدٍ من [ جَدِّهِ (٥) ] عبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ (٦) إِنَّمَا ضَعَّفَهُ لِأَنَّهُ

يُحَدِّثُ عَنْ صَاحِبَةِ جَدِّهِ ، كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِنْ جَدِّهِ .

قال عليُّ بن عبد الله : وَذَكَرَ (٧) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : حَدِيثُ

عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عِنْدَنَا وَهِيَ (٨) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من به وهو وك .

(٣) بل هو حديث صحيح ، وصححه ابن خزيمة والقاضي أبو بكر بن العربي ،

ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . ولم يذكر هنا إنباد الضالة ، مع

الإشارة إليه في عنوان الباب ، ومع أن الحد بن عبيدة في المنتقى (رقم ٨٠٩) لم

على أن رواية النسائي ليس فيها إنباد الضالة ، ويفهم من هذا أنه مذكور في رواية

الترمذي ، فلهذا في نسخ أخرى غير الأصول التي بين أيدينا . وسيأتي الكلام على

إسناد الحديث .

(٤) في س « العاصي » .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) من أول قوله « قال محمد : وقد سمع » إلى هنا : سقط من م خطأ .

(٧) قوله « وذكر » سقط من م خطأ .

(٨) كذا في ع و به بإثبات الياء ، وهو جائز ، وعليه بعض القراءات الصحيحة

في القرآن الكريم ، وفي سائر النسخ « واه » على الجادة ، بخذف الياء .

ومضعف رواية عمرو بن شعيب قول مرجوح ، ولإليك ما قلته في ذلك في شرحي على

ألفية المصطلح للسيوطي (ص ٢٤٦ - ٢٤٨) .

وقد كره قومٌ من أهل العلم البيوع والشراء في المسجد .  
وبه يقول أحمد وإسحق .

== عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص يروي كثيراً عن أبيه عن جده ، والمراد بجده هنا ، هو عبد الله بن عمرو ، وهو في الحقيقة جد أبيه شعيب . وقد اختلف كثيراً في الاحتجاج برواية عمرو عن أبيه عن جده . أما عمرو فإنه ثقة من غير خلاف ، ولكن أعل بعضهم روايته عن أبيه عن جده بأن الظاهر أن المراد جد عمرو ، وهو محمد بن عبد الله بن عمرو ، فتكون أحاديثه مرسله ، ولذلك ذهب الدارقطني إلى التفصيل ، ففرق بين أن يفصح بجده أنه عبد الله ، فيحتج به ، أو لا يفصح ، فلا يحتج به ، وكذلك إن قال : « عن أبيه عن جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » أو نحو هذا ، مما يدل على أن المراد الصحابي ، فيحتج به ، وإلا فلا . وذهب ابن حبان إلى تفصيل آخر : فإن استوعب ذكر آيائه في الرواية احتج به ، وإن اقتصر على قوله « عن أبيه عن جده » لم يحتج به . وقد أخرج على صحيفه حديثنا واحداً هكذا : « عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه مرفوعاً : « ألا أحدثكم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة » الحديث ، قال الحافظ العلاءي : « ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في السند فهو شاذ نادر » وقال ابن حبان في الاحتجاج لأبيه في رد رواية عمرو عن أبيه عن جده : « إن أراد جده عبد الله ، فشعيب لم يلقه ، فيكون منقطعاً » وإن أراد عمداً ، فلا صحبة له ، فيكون مرسله . قال الذهبي في الميزان : « هذا لا شيء » ، لأن شعيباً ثبت سماعه من عبد الله ، وهو الذي رآه ، حتى قيل : إن محمد مات في حياة أبيه عبد الله . وكفل شعيباً جده عبد الله ، فإذا قال : عن أبيه عن جده : فإما يريد بالضمير في جده أنه عائد إلى شعيب . . . . . وضح أيضاً أن شعيباً سمع من معاوية ، وقد مات معاوية قبل عبد الله بن عمرو بسنوات ، فلا يشكر له السماع من جده ، سيما وهو الذي رآه وكفله .

والتحقيق أن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أصح الأسانيد ، كما قلنا آنفاً ، قال البخاري : « رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن الدبني وإسحق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا : — يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين . قال البخاري : من الناس بدمع ؟ ! » وروى الحسن بن سفيان عن إسحق بن راهويه قال : « إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة — فهو كأبيوب عن نافع عن ابن عمر » . قال النووي : « وهذا التشبيه نهاية ==

وقد روى عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء  
في المسجد .

== في الجلالة من مثل لمسحق . وقال أيضا : « إن الاحتجاج به هو الصحيح المختار  
الذي عليه المحققون من أهل الحديث ، وهم أهل هذا الفن ، وعندهم يؤخذ » وانظر تفصيل  
الكلام في هذا في التهذيب ( ج ٨ ص ٤٨ - ٥٥ ) والميزان ( ج ٢ ص ٢٨٩ -  
٢٩١ ) والتدريب ( ص ٢٢١ ) ونصب الراية ( ج ١ ص ٣٢ من طبعة الهند و ص  
٥٨ - ٥٩ من طبعة مصر ) .

هذا ما نقلته هناك . وأقول هنا زيادة في البيان : إنا نرى كثيرا من الفقهاء وعلماء  
الحديث يحتجون بحديث عمرو بن شعيب إذا كان حديثه حجة لهم ، ويردون حديثه  
أو يعللونه بالإرسال ، وبأنه صحيفة غير سماع - : إذا كان حجة عليهم ، كما نقل البيهقي  
في السنن الكبرى ( ج ٤ ص ١٥٣ ) عن الشافعي أنه رد على بعض من يصنع هذا من  
الفقهاء : « إن كان حديث عمرو يكون حجة ، فالذي روى حجة عليه في غير حجة ،  
وإن كان حديث عمرو غير حجة ، فالحجة بغير حجة جهل ! » هذا مع أن الشافعي  
كان « كما توقف في روايات عمرو بن شعيب إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها » كما نقله عنه  
البيهقي ( ج ٦ ص ٢٢١ ) ولكن الشافعي لم يصنع كهؤلاء ، فلم يختلف قوله في ذلك ،  
وإن كنا نخالفه في التوقف فيه ، ونحزم بصدقة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
إذا كان الإسناد صحيحا إلى عمرو .

وأما غيره : فنرى الدارقطني يذكر حديثاً في سننسه ( ص ٣٦٢ ) وبالله بقوله :  
« إن عمرو بن شعيب لم يخبر فيه بسماع أبيه من جده عبد الله بن عمرو » مع أنه  
يروى قبل ذلك ( ص ٣١٠ ) بإسناده عن عبيد الله بن عمر « عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه : أن رجلاً أتى عبيد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع باسراً ؟ فأشار إلى  
عبد الله بن عمر ، فقال : اذهب إلى ذلك فاسأله . قال شعيب : فلم يسرفه الرجل ،  
فذهبت معه ، فسأل ابن عمر « فقال : بطل حجك ، قال : فقال الرجل : أفأفقد ؟ قال :  
بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت فابلا حج وأهد ، فرجع إلى  
عبيد الله بن عمرو فأخبره ، ثم قال له اذهب إلى ابن عباس فاسأله ، قال شعيب :  
فذهبت معه فأسأله ، فقال له مثل ما قال له عبيد الله بن عمر ، فرجع إلى عبد الله  
ابن عمرو ، فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال ما تقول أنت ؟ قال : أقول مثل ما قاله .  
وهذا صحيح صريح في سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، وأنه كان يجالسهم  
ويجالس الصحابة في عصره . وروى الدارقطني أيضاً : « حدثنا أبو بكر النيسابوري =

== ثنا محمد بن علي الرراق قال : قلت لأحمد بن حنبل : عمرو بن شعيب سمع من أبيه - شيئاً ؟ قال : يقول : حدثني أبي ، قال : قلت : فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو : قال : نعم ، أراه قد سمع منه . سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هو عمرو بن شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو . و يروى أيضاً عن محمد بن الحسين التماس عن أحمد بن عيم قال : « قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : شعيب والد عمرو بن شعيب سمع من عبد الله بن عمرو ؟ قال : نعم ، قلت له : فعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : يتكلم الناس فيه ؟ قال : رأيت علي بن المديني وأحمد بن حنبل ، والحميدي وإسحق بن راهويه : يتحدثون به ، قال : قلت : فمن يتكلم فيه يقول ماذا ؟ قال : يقولون : إن عمرو بن شعيب أكثر ، أو نحو هذا . »

والحاكم أبو عبد الله قد التزم في المستدرک تصحيح أحاديث عمرو ، وبما قال في ذلك ( ج - ٢ - ص ٦٥ ) : « قد أكثر في هذا الكتاب الحجج و تصحيح روايات عمرو بن شعيب ، إذا كان الراوي عنه ثقة ، وكنت أطلب المحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو ، فلم أصل إليها إلا هذا الوقت » ثم روى عن الدارقطني القصة التي نقلناها في سؤال الرجل بمحضرة شعيب ، ثم قال : « هذا حديث رواه ثقات حفاظ ، وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبد الله ابن عمرو » . وواقفه الذهبي على ذلك . وروى أيضاً ( ج ٢ ص ٤٧ ) عن الدارقطني ما رواه عن أبي بكر النيسابوري . وحكى في ( ج ١ ص ١٩٧ ) قول من أعل روايته بأن شعيباً لم يسمع من جده ، ثم قال : « سمعت الأستاذ أبا الوليد يقول : سمعت الحسن ابن سفيان يقول : سمعت لإسحق بن إبراهيم المنظلي يقول : إذا كان الراوي عن عمرو ابن شعيب ثقة - فهو كأبواب عن نافع عن ابن عمرو » . والمنظلي هو لإسحق ابن راهويه .

ومن جزم بصحة حديثه أيضاً أبو عمر بن عبد البر ، فقد ذكر في كتاب التقييد لحديث الموطأ ( ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ) حديث مالك : أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف ، ثم قال : « هذا الحديث معروف مشهور من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو حديث صحيح ، لا يختلف أهل العلم في قبوله والعمل به . . . » وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل ، ثم روى بإسناده عن علي ==

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير حديثٍ رخصةٌ في إنشاد  
الشعر في المسجد<sup>(١)</sup>.

٢٤١

## باب

[ ما جاء<sup>(٢)</sup> في المسجد الذي أسس على التقوى ]

٣٢٣ - حدثنا : قتيبة حدثنا حاتم بن إسماعيل عن أنيس بن أبي يحيى  
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : « أمترى رجلٌ من بني خذرة ورجلٌ  
من بني عمرو بن عوفٍ في المسجد الذي أسس على التقوى ، فقال الخدريُّ :  
هو مسجدُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخرُ : هو مسجدُ قباءَ فأتيا<sup>(٣)</sup> »

= ابن المديني قال : « هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ،  
سمع عمرو بن شعيب من أبيه ، وسمي أبوه من عبد الله بن عمرو بن العاص » .  
وكذلك قال البيهقي في السنن الكبرى ( ج ٧ ص ٣٩٧ ) : « وسامع شعيب  
ابن محمد بن عبد الله صحيح من جده عبد الله ، لكن يجب أن يكون الإسناد إلى  
عمرو صحيحاً » .

ومما يؤكد الجزم بسماعه منه ، وأن المراد بقولهم في الإسناد « عن جده » هو  
الصحابي عبد الله بن عمرو - : ما رواه البيهقي و السنن الكبرى ( ج ٥ ص ٩٢ -  
٩٣ ) : « عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كنت أطوف مع أبي عبد الله بن عمرو  
ابن العاص » فهذا يشير إلى صحة ما نقلنا عن الذهبي : أن والد شعيب تركه صغيراً ورباه  
جده عبد الله بن عمرو ، ولذلك يسميه هنا أباه ، إذ هو أبوه الأعلى ، وهو الذي رباه .  
(١) ورد ذلك في كثير من الأحاديث ، كما قال الترمذي ، ولا ينافي حديث عمرو بن شعيب ،  
لأن النهي إنما هو عن « تناسد الأضمار » فهذا غير إنشاد بعض القصائد ، إنما الناشد  
المفارقة بالشعر ، والإكثار منه ، حتى يغلب على غيره ، وحتى يخشى منه كثرة اللحن  
والشغب ، مما ينافي حرمة المسجد

(٢) الزيادة لم تذكر في م .

(٣) في به « ما تينا » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فقال : هُوَ هَذَا ، يعني مسجدهُ ،  
وفي ذلك خيرٌ كثيرٌ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ (١) .

[ قال (٢) ] : حدثنا أبو بكرٍ عن عليِّ بن عبد الله قال : سألتُ يحيى  
بن سعيد عن محمد بن أبي يحيى الأسلميُّ ؟ فقال : لم يكن بهِ بأسٌ ، وأخوهُ  
أُتَيْسُ بن أبي يحيى أثبتُ منه .

٢٤٢

## باب

[ ما جاء في (٣) ] الصلاة في مسجد قُبَاءِ

٣٢٤ - حدثنا [ محمد بن العلاء (٤) ] أبو كُرَيْبٍ وسفيانُ بن وكيعٍ  
قالا : حدثنا أبو أسامة عن عبد الحميد بن جعفر قال : حدثنا أبو الأبردِ مَوْلَى

(١) ورواه أيضاً النسائي ( ج ١ ص ١١٣ ) من طريق عمران بن أبي أنس من ابن أبي سعيد  
الهدري عن أبيه ، ورواه مسلم ( ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ) من طريق ابن سلعة  
ابن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الهدري ، ونسبه السيوطي في الدر المنثور  
( ج ٣ ص ٢٧٧ ) أيضاً لابن أبي شعبة وأبي يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم  
وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وغيرهم .

(٢) الزيادة من م .

(٣) الزيادة من م و ك و ه و ل .

(٤) الزيادة من م و ه و ل .